آفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

أ/ زغيب شهرزاد
أ/ عيساوي ليلي
كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية
قسم العلوم الاقتصادية
جامعـــة عنابـــة

ملخص :

اعتبرت التجارة المتزايدة للسلع والخدمات قوة دافعة للاندماج العالمي خلال أكثر من قرن، و ازدادت أهمية هذه التجارة الدولية خلال العقود الخمسة الأخيرة للدور القيادي الذي تقوم به في ترقية التنمية الاقتصادية و في التقليل من الفقر.

و بناءا على ذلك قامت الجزائـــر خلال السنوات السابقة بمناقشـــات متعـــددة لتهيئة الأرضية اللازمـــة للانضـــمام إلـــى المنظمة العالمية للتجارة التي تنظم و تســـير العلاقات التجارية الدولية.

ومن هنا تبرز إشكالية هذه الدراسة والتي تكمن في تحديد الآثار الناجمـــة عـــن انضمام الجزائر إلى هـــذه المنظمـــة علـــى اقتصادها و على القطاعات المختلفة مع أخذ بعين الاعتبار خصوصية هذا البلد.

Résumé :

L'importance donnée au commerce international depuis des années, est dûe au rôle majeur qu'il peut jouer dans la promotion du développement économique et la réduction de la pauvreté. C'est pour cette raison, que l'Algérie a commencé les dernières années à prendre des mesures en vue de son intégration à l'économie mondiale dans le contexte général des règles et principes prévalants à l'O.M.C.

Donc notre étude va essayer de définir les effets apparents sur l'économie Algérienne dans le cas de son adhésion à l'O.M.C. en considérant les spécificités de l'économie de ce pays.

مقدمة:

تتأهب الجزائر لعقد اتفاق الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي ومن ثم الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بعد إبرامها لجملة من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي انتهى آخرها في مارس 1998 وعلى الرغم من ذلك ما زالت تعاني من آثار الأزمة الاقتصادية الهيكلية التي برزت بوادرها للعيان مع انهيار أسعار البترول سنة 1986 ومن ثم تراجع إيرادات المحروقات وبروز تشوهات اقتصادية عينية كان أبرزها تفاقم ظاهرة المديونية حيث بلغ حجم الديون الخارجية 25.32 مليار دولار سنة 1989 هذه التشوهات كان من الصعب معالجتها دون اللجوء إلى المؤسسات النقدية العالمية.

إن الإقبال على هذه الخطوة المصيرية بالنسبة لاقتصادنا لا يخلو من الخطورة بمكـــان، على أساس أن الاقتصاد الجزائري ما زالت تطبعه الهشاشة التي من أبرز مظاهرها تشـــكيل المحروقات لنسبة 97% من إيرادات وإرتفاع معدل البطالة الذي يتجاوز 30% سنة 2001، وعلى الرغم من التوصل لتحقيق التوازنات الاقتصادية الماكرواقتصادية كتخفـيض معـــدل التضخم الذي وصل إلى 7% سنة 2001، بعدما كان يقدر بـــ: 38.5% سنة 1994 وإرتفاع إحتياطات الصرف التي بلغت 18 مليار دولار في ديسمبر 2001 طبقا لما جاء في التقريـــر السنوي لصندوق النقد الدولي، فهل ستأتي هذه الخطوة بالجديد على الاقتصاد الجزائري الذي طالما عانى من ويلات التسيير المركزي في ظل النظام الاشتراكي طيلة 30 ســـنة ليواكـــب بعدها التطورات العالمية ويحاول الاندماج في نظام اقتصاد السوق بكل سلبياته منـــذ أواخـــر الثمانينات، أم تكون بمثابة الضربة القاضية له؟ إذا كانت الإجابة بنعم ما هو حجم المكاســـب وما هو حجم الخسائر؟ كل هذا سنحاول الاجابة عليه من خلال التعرض للجوانب التالية:

- تسليط الضوء على خصوصيات الاقتصاد الجزائري في الماضي والحاضر مع تحديد ماهية السياسة التجارية للبلاد.
- ما هو حجم وعمق التغيرات الهيكلية التي تلائم الاقتصاد الجزائري مستقبلا ليـــتمكن من التأقلم ولو نسبيا مع القوى العالمية؟

1- خصوصيات الاقتصاد الجزائري:

لإبراز أهم خصوصيات الاقتصاد الجزائري مع التركيز على السياسة التجارية نحاول تقسيم الدراسة إلى ثلاث فترات:

أ- الفترة الأولى: 1967-1989:

لقد كان الهدف الأساسي للحكومة الجزائرية منذ الاستقلال خلق نموذج من التنمية المستقلة متأثر بنموذج النمو غير المتوازن، وقد حظي قطاع المحروقات منذ البداية بعناية كبرى مقارنة بباقي القطاعات حيث مثل الدعامة الأساسية للاقتصاد الجزائري كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (01)

حصة المحروقات (%)

السنة	1969	1974	1979	1984
في الانتاج الداخلي الخام	16	39	30	28
في الصادرات	63	95	97	98
في موارد الدولة	23	57	57	43

Source :A.Henni, Economie de l'Algérie Indépendante, Alger : E.N.A.D édition, 1992, p 45

أما فيما يتعلق بالسياسة التجارية خلال هذه الفترة، فقد كانت إسقاطا لنمط التسيير الاقتصادي الذي ساد آنذاك، كما كانت كل القرارات المتعلقة بالتجارة الخارجية تخضع للتخطيط المركزي، حيث منحت الحكومة حقوقا للاستيراد إحتكارية إلى مؤسسات عامة معينة، لتتوفر بقية المؤسسات العامة و الشركات الخاصة على ترخيص مسبق من البنك المركزي لدفع قيمة السلع الخدمات المستوردة. فيما يتعلق بتركيبة الصادرات فكانت أغلبها من البترول وبعض المواد الأولية أما الواردات فكانت تتكون من التجهيزات الصناعية، السلع الرأسمالية، المواد الغذائية بالنسب التالية على التوالي: 40.1%، 22.73%، 19.96% وهذا سنة 1974 وقد تركزت معاملات التجارة الخارجية في الجزائر من ونحو بلدان معينة، ففي

سنة 1974 توجهت الصادرات الجزائرية نحو الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 23.38%، وألمانيا بنسبة 20.51% وفرنسا بنسبة 19.2%، وهو ما يبين إستحواذ ثلاث بلدان لوحدها على ما يقارب ثلثي صادرات الجزائر، أما الواردات فأزيد من نصفها كأن يأتي من هذه البلدان، حيث احتلت فرنسا نسبة 27.8% متبوعة بألمانيا بنسبة 12.9% ثم الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 12% (01)، ما يمكن إستخلاصه عن مميزات السياسة التجارية خلال هذه الفترة، هو الطابع المقيد لا سيما فيما يخص الاستيراد، حيث تتمثل هذه القيود أساسا في إقرار الترخيص الإجمالي للواردات (AGI) وهو عبارة عن غلاف مالي يرمي إلى تلبية حاجيات الهيئة المستفيدة من الواردات وفي تفويض وإدارة العمليات التجارية الوطنية في إطار العلاقات بين المؤسسات الوطنية والمؤسسات الأجنبية إضافة إلى إشعارات الصرف التي تحكم المؤسسات والإدارات العمومية بالمؤسسات الأجنبية ، كما شهدت سنة 1978 منعطفا بارزا في السياسة التجارية للبلاد بمصادقة المجلس الشعبي الوطني على القانون إلى إقصاء الوسطاء الخواص في مجال التجارة الخارجية وإقامة علاقات مباشرة مع المنتجين أو المصدرين الذين يزاولون نشاطهم في البلدان الممثلة لأطراف التعاقد في البلدان الأخرى، كما حددت فترة انتقالية تميزت بتوسيع الرقابة على نظام الواردات (احتكار نظام الحصص)، ليشمل أيضا مجال الصادرات، حيث تم صياغة برنامجا إجماليا للصادرات PGE يسير عن طريق تراخيص إجمالية للصادرات بالنسبة للمؤسسات العمومية وعن طريق إجازات التصدير بالنسبة للمؤسسات الخاصة وبهذا أصبحت كل السلع والخدمات التي لا تقع تحت نظام الاحتكار خاضعة للترخيص المسبق للتصدير مما يعني الرقابة على مجموع النشاط التجاري مع بقية العالم وإستمرت هذه الرقابة إلى غاية عام 1989 أين بدأ تنفيذ برنامجا تدريجيا ولكنه عاما لتحرير النظام التجاري.

أ- **الفترة الثانية: 1989-1994:** لقد إستمر احتكار الدولة للتجارة الخارجية إلى غاية 1990 أين لوحظ استحداث مخطط للتمويل وهذا حسب قانون التمويل الاضافي الصادر في أوت 1990، والذي أدخل نظاما يضم شركات الامتياز وشركات البيع بالجملة مما أسهم إلى حد ما في تفتيت احتكارات الاستيراد. وقد مثل هذا القانون القطيعة مع النظام السابق حيث عمل

على إلغاء البرنامج العام للتجارة الخارجية والحصص الرسمية للميزانيات بالعملة الصعبة واستبدالها بمخطط التمويل الخارجي تحت إشراف البنوك إنطلاقا من المقولة التي ترى أن "التجارة الخارجية هي عملية من اختصاص البنك والمتعاملين التجاريين"، غير أن تذبذب الأوضاع السياسية خلال هذه الفترة كان له أثرا واضحا على الناحية الاقتصادية فتعاقب الحكومات على السلطة جعل الآراء تختلف فيما يتعلق بالاستراتيجية الفعالة التي يجب انتهاجها على صعيد التجارة الخارجية فهناك من يرى ضرورة الاستمرار في ممارسة الرقابة على التجارة الخارجية، كل هذه الاختلافات في التوجهات أثرت سلبا، سواء من ناحية الكم أو النوع على حجم المعاملات التجارية للجزائر ومع هذا بقيت نفس البلدان المذكورة سابقا تحتل الأسد في معاملاتها مع الجزائر والتي كان أغلبيتها من الاتحاد الأوروبي كما يظهر ذلك في الجدول الموالي:

جدول رقم (02): المعاملات التجارية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي

السنوات / المعاملات الخارجية	1984		1988		1992	
	الحجم	%	الحجم	%	الحجم	%
الصادرات	7.033	43.03	3.704	43.22	3.987	36.68
الواردات	9.309	56.69	4.865	56.77	6.882	63.31
المجموع	16.342	%100	8.569	%100	10.869	%100

Source. EUROSTAT (CONEXIT) pp 3-5

ما يمكن استخلاصه خلال هذه الفترة أنه تم تسجيل الخطوات الأولى لتحرير قطاع التجارة الخارجية عند لجوء الجزائر إلى المؤسسات النقدية الدولية والشروع في تطبيق برنامجا واسعا للتصحيح الهيكلي منذ سنة 1989 مس كل القطاعات الاقتصادية وكان الهدف الأساسي منه إعادة تنشيط الاقتصاد حسب قواعد السوق، ومن الاجراءات الرئيسية لإصلاح قطاع التجارة الخارجية والتي جاءت بنودها في كل إتفاقيات التي أبرمت مع صندوق النقد الدولي بدءا باتفاقية **ستاندباي** للتأكيد المبرمة في 03 جوان 1991 والتي تهدف أساس إلى

تحرير هذا القطاع، حيث بدأ التحرير الفعلي للتجارة الخارجية بعد إصرار التعليمية 03-91 المؤرخة في: 1991/04/21 والمتضمنة شروط وقواعد تمويل عمليات الاستيراد، وقد حـــدد مجال تدخل عملاء الاستيراد الجزائريين الخواص منهم والعموميين مع منحهم الحرية المطلقة مقابل إلزامهم بالتسجيل في السجل التجاري، كما تم إصدار تعليمة رقم 625 المؤرخـــة فـــي 1992/08/18 والتي ترسم إطار سياسة تجارية ذات بعدين أساسين:

– البعد الأول يتعلق بالنصوص التنظيمية بحيث تم تحديد معايير دقيقة للحصـــول علـــى العملة الصعبة من جهة، ومن جهة أخرى ثم تحديد كيفية إدارة وسائل التمويل الخارجي.

– البعد الثاني يتعلق بالمتعاملين التجاريين، فلا بد من الضغط على النفقات بالعملة الصعبة إلى أقل ما يمكن لأنها تنهك الاقتصاد الوطني كما وضعت هذه التعليمة إجـــراءات حمائيـــة تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني وتشجيعه والعمل على توجيـــه المـــوارد نحـــو الميـــادين والقطاعات التي تساهم في الانعاش الاقتصادي، وهذا ما يتنافى مع شرطية صـــندوق النقـــد الدولي والاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية.

ومع كل هذا فقد كان السعي جادا خلال هذه الفترة لتطبيق نظاما للتعريفة الجمركية، تركزت أهدافه ابتداءا من 1992 في مايلي:

- تخفيض معدل التعريفات الجمركية وقد خفض في هـــذا الإطـــار عدد معدلات التعريفة الجمركية سنة 1992 من 19 معدلا إلى 7 معـــدلات، كما خفض الحد الأقصى من 120 % إلى 60%.
- العمل على توطيد العلاقات التجارية مع دول المغرب العربي.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية.
- إعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة وإضفاء صفة المرونة على منتوجاتها خاصـــة التجهيزات الكهرومنزلية، السيارات...إلخ.
- تراجع الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي، علـــى أن تعمـــل المؤسســـات العمومية والخاصة على ترقية النمو الاقتصادية للتركيز خاصة على تنويع الصادرات خارج المحروقات.

□ الاستمرار في تحرير التجارة الخارجية مع العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار

جـ- الفترة الثالثة: 1994-2000

تضمن برنامج التصحيح الهيكلي الذي بدأ تنفيذه ابتداءا من سـنة 1995 تـدابير واسعة لتحرير التجارة، نفذت على مراحل وسوف نركز في تحليلنا خاصة على التـي لهـا علاقة وتساهم في هذا التحرير والمتمثلة في:

- تخفيض معدلات التعريفة الجمركية.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية.
- تحرير الأسعار والتخلي عن الدعم المباشر والغير مباشر.
- الخوصصة.

1- تخفيض معدلات التعريفة الجمركية: تعتبر التعريفة الجمركية إحدى الأدوات الرئيسـية التي تستخدم في مراقبة التجارة والجزائر على غرار باقي الدول النامية لم تعرف نظاما ثابتا للتعريفة الجمركية فقد طبقة سياسة الحماية والاحتكار خـلال الفتـرة (1962-1989) أيـن تميزت معدلات التعريفة الجمركية بالثبات أحيانا والارتفاع أحيانا أخرى، وهذا على مختلـف المنتوجات حسب أهميتها في العملية الانتاجية ليشرع في التحرير الفعلي وإلغاء القيـود منـذ لجوئها إلى المؤسسات النقدية الدولية، ومنذ أوائل التسعينات قدر عـدد معـدلات التعريفـة الجمركية 19 معدلا ومع الشروع في الإصلاح الجمركي لسنة 1992 تواصل إلغاء مختلـف القيود لتجسيد عملية الانفتاح الاقتصادي وتراجعت بعض معدلات التعريفة الجمركية ليصـل العدد إلى 7 معدلاتكما سجل لأول مرة تراجعا في المعدل الأعلى للحقوق الجمركية الخاصـة لعملية الاستيراد، وكان ذلك سنة 1996 من 60% إلى 50%، ثم سجل هذا المعدل 45% سنة 1997 (02)، وللوقوف أكثر على سيرورة عملية تخفيض التعريفة الجمركية نقـدم الجـدول التالي:

<u>جدول رقم (03)</u>

هيكل الحقوق الجمركية لسنة 1997

المعدل	%0	% 5	% 15	% 25	% 45
الخطوط التعريفية	100	1553	1567	755	%46 2246

***Source**: Accession de l'Algérie a l'O.M.C Direction générale des Douanes 1997*

إذا بتفحصنا للجدول أعلاه نلاحظ التراجع الكبير في معدلات التعريفة الجمركية مقارنة بالفترة الأولى وهو أن يعتبر إجراء ضروري لتحرير المبادلات الخارجية، غير أن ذلك سيؤثر سلبا وبدرجة كبيرة على خزينة الدولة التي تشكل فيها عائدات الجمارك نسبة معتبرة وبالتالي لا بدا من اتخاذ إجراءات عاجلة على الأقل في المدى القصير للتخفيف من حدة هذه الآثار.

2- تخفيض قيمة العملة الوطنية: عرفت العملة الجزائرية تخفيضا صريحا في قيمتها أمام الدولار الأمريكي قدر بـ: 22% سنة 1991، ثم بـ: 40.17% سنة 1994، حيث إنتقل سعر صرف الدولار الأمريكي من 4.963 إلى 17.756 دينار جزائري. فما هي أهداف هذا التخفيض؟ لقد تمثلت الأهداف الرئيسية لهذا التخفيض فيما يلي:

- استعادة التوازن الخارجي.
- تشجيع الصادرات الجزائرية وإعطاؤها تنافسية أكبر في السوق العالمية مع تقليص حجم الواردات والذي نعتبره حسب رأينا أهم هدف على الإطلاق.
- الزيادة في النمو الاقتصادي الوطني من خلال المحافظة على القدرة التنافسية لمنتجي السلع الوطنية مع توسيع أسواق الصادرات وتشجيع الاستثمار في مجالات التبادل الخارجي كصناعات التصدير وإحلال الواردات.

غير أن الهدف الرئيسي لعملية تخفيض الدينار هو استعادة التوازن الخارجي ومن ثم تحقيق تنافسية أكثر للاقتصاد الوطني، ولكن بعد كل هذا هل حقق التخفيض الهدف المرجو منه والمتمثل في رفع الصادرات خارج المحروقات وتقليص الواردات؟ للإجابة عن هذا السؤال نلاحظ الجدول الموالي:

جدول رقم (04)

تطور حصة الصادرات خارج المحروقات في الصادرات السلعية (1994-1999)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الصادرات خارج	287	519	882	516	358	438

المحروقات مليونUSD						
الصادرات السلعية مليون USD	8890	10250	13210	13820	10055	12452
الصادرات خارج المحروقات % الصادرات السلعية	3.23	5.06	6.67	3.37	5.56	3.52

Source : L'économiste de l'Algérie, semaine du 19-25 Novembre 2000

إذن ما يمكن ملاحظته بعد إستعراض هذا الجدول ما يلي:

- تذبذب الصاردات خارج المحروقات من سنة إلى أخرى وميلها للتراجع منذ 1997 مع العلم أن نسبتها قدرت بـ: 3.18% سنة 2000 (03).
- ضعف نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى الصادرات السلعية، حيث لم تتعدى في احسن الأحوال 7%

ويمكن التدليل على ضعف تأثير التخفيض في قيمة الدينار على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستعمال مؤشر آخر هو نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى الناتج المحلي الاجمالي وهو ما يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم (05)

حصة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الناتج المحلي 1995-1999

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
ص.خ.م مليون USD	519	882	516	358	438
إجمالي الناتج المحلي مليون USD	41192	4683 8	47870	47350	47858
ص.خ.م % ص.السلعية	1.26	1.88	1.07	0.76	0.92

Source : Economiste de l'Algérie, semaine du 19 au 25 Novembre 2000.

2- التقرير العربي الموحد، سبتمبر 2000 ص 248:

إذن بمتابعتنا للجدول رقم 7، يتبين لنا بوضوح أن قيمة العملة الوطنية لم يرفع من مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الناتج المحلي وهو ما يعني بشكل عام أنــه لم يؤدي إلى رفع الصاردات خارج المحروقات.

3- تحرير الأسعار والتخلي عن الدعم المباشر والغير مباشر:

عرفت عملية تحرير الأسعار تقدما ملموسا، فقفزت بذلك نسبة السلع المحررة إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك مع نهاية 1996، حيث أدى رفع الدعم عن أغلبية المواد المستهلكة إلى تراجع النفقات العمومية بمبلغ 25.7 مليار دولار، ومن ثم تراجع العجز الكلي في الميزانية العامة من قبل صندوق النقد الدولي ليصل إلى 1.4% سنة 1995، وحسب تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2001 فقد ارتفعت أسعار الاســتهلاك مــن 0.3% عام 2000 إلى 3.7% عام 2001.

ويمكن القول أن الهدف الأساسي من هذه العملية هو الضغط على النفقات العمومية على الرغم من الآثار الاجتماعية التي تخلفها والمتمثلة خاصة في تراجع القــدرة الشــرائية للمستهلك.

4- الخوصصة: لقد شكلت الخوصصة إحدى الجوانب الأساسية لإعادة هيكلــة المؤسســات الاقتصادية الجزائرية وقد تحددت ركائزها بوضوح بعد الاتفاق مع مؤسسات **برتين** و **وودز** التي ترى أن القطاع الخاص يتوفر اكثر من غيره على الكفاءة اللازمة لاستغلال المــوارد، وقد شرع منذ 1996 في تنفيذ برنامجا واسعا للخوصصة تحت رعاية البنك العالمي يهــدف إلى بيع حوالي 200 مؤسسة اقتصادية (04).

إذن سوف يسند للقطاع الخاص مستقبلا دورا هاما في قيادة عملية التنمية في إطار تجسيد قوانين اقتصاد السوق إلى جانب القطاع العام في محيط يسوده مناخ قاسي تام.

إذا سوف يسند للقطاع الخاص مستقبلا دورا هاما في قيادة عملية التنمية في إطار تجسيد قوانين إقتصاد السوق إلى جانب القطاع العام في محيط يسوده مناخ تنافسي تام.
غير أن الحكم على مدى نجاعة هذه العملية يبقى رهين ظروف داخلية وأخرى خارجية على أساس أن أزمة المؤسسات ليست منعزلة عن أي أزمة التنمية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري.

فداخليا لا بد من تهيئة الجو الملائم لهذه المؤسسات كي نتمكن من تحسين آدائها الانتاجي والخدمي وفقا لمتطلبات اقتصاد السوق، كتهيئة الاستقرار السياسي الذي سوف يعمل على جذب رأس المال الأجنبي وتوفير الموارد المالية الكافية لتمويل برنامج الخوصصة، أما خارجيا فقبل الشروع في هذه العملية يجب مراعاة المحيط الاقتصادي العالمي والذي يتميز منذ سنوات باشتداد المنافسة بين مختلف المؤسسات الاقتصادية العالمية، فانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة سوف يضعها أمام تحديات كبيرة سواء بإختيار الفروع الإستثمارية التي تتوفر على مزايا نسبية أكثر من غيرها مما يسمح لها بإنتاج سلع ذات جودة عالمية، أو بإختيار المناطق الجغرافية التي تسهل لها هذه العملية.

بعد إستعراضنا لخصوصيات الاقتصاد الجزائري وأهم الخطوات التي أنجزت من قريب أو بعيد للمساهمة في تحرير التجارة الخارجية، نحاول توضيح علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة ولو بصفة موجزة.

2- علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة:

تعتبر الجزائر من الدول الملاحظة منذ 1964 في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية "جات"، كما تحظى بدعم المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة وهو ما يمكن أن يدعم الموقف التفاوضي الجزائري في مفاوضات عرفت تباطؤ كبيرا منذ إيداع أول طلب لها في 1987 ثم في 1996 مع تقديم أول مسودة تجارية، ليتم بعد سنتين الدخول في المفاوضات متعددة الأطراف والإجابة على أكثر من 400 سؤالا، وقد اختارت الجزائر التركيز على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي تستوعب 62% من صادراتنا و 58% من وارداتنا.

فهل اقتصادنا في مستوى الشراكة وهل هو قادر فعلا على الاندماج في الاقتصاد العالمي للتجارة بكل إيجابياته وسلبياته؟ للإجابة عن هذا السؤال، ومن خلال التحليل السابق نلاحظ نوعين من المعايير:

- درجة الانفتاح الاقتصادي.
- نمط المعاملات التجارية الخارجية.

أ -**درجة الانفتاح الاقتصادي:** جرت العادة على قياس درجة الانفتاح الاقتصادي بنصيب التجارة الخارجية من الناتج الداخلي الخام وعليه فإن الاقتصاد يكون مفتوحا إذا كانت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج الداخلي الخام مرتفعة ويكون أقل انفتاحا إذا كانت هذه النسبة منخفضة، وقد قدرت درجة إنفتاح الإقتصاد الجزائري سنة 1967 و 1970 بـ: 51% و 80% على التوالي (05)، وحسب إحصائيات 1994 فإن هذه الدرجة بلغت 56% مقابل 104% في تونس، 64% في المغرب و 106% في موريتانيا (06). وعلى الرغم من تراجع هذا المؤشر في السنوات الأخيرة فإن الاقتصاد الجزائري يبقى اقتصادا صغيرا ومفتوحا، مما يعني أن كل علاقاته مع الخارج كبيرة فالنظر إلى حجمه وإن كانت هذه العلاقات تبدو صغيرة بالنسبة للعالم ككل كما يظهر من الجدول رقم 8، من هنا لا تطرح أي إشكالية فيما يتعلق بهذه النقطة.

جدول رقم (07): صادرات الاتحاد الأوروبي إلى العالم ككل والجزائر

السنة	مجموع الدول	العالم ككل	الجزائر	المجموع الوحدة: مليون E.G.U	نسبة معاملات الجزائر من المعاملات الكلية %
1980	09	221.084	4.710	225.794	2.08
1984	10	351.259	7.033	358.392	1.96
1988	12	362.917	3.704	366.621	1.01
1992	12	436.091	3.987	440.078	0.90
1996	15	627.011	4.075	631.086	0.64
1997	15	721.109	4.357	725.466	0.60
1998	15	730423	5.172	735.595	0.70

***Source* : EUROSTAT (CONEXIT) pp 3-5**

ب- نمط التجارة الخارجية:

من خلال تحليلنا السابق لخصوصيات الاقتصاد الجزائري من ناحية التجارة الخارجية لاحظنا أن معظم معاملات التجارة توجهت من ونحو بلدان معينة وقد توصلنا إلى أن ثلث صادرات الجزائر تستحوذ عليها ثلاث بلدان لوحدها (الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، فرنسا)، أما الواردات فأكثر من نصفها كأن يأتي من نفس هذه البلدان، ويمكن القول أن الحال ظلت نفسها في التسعينات، حيث توجهت الصادرات الجزائرية سنة 1995 إلى إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا بأكثر من 50%، وتحديدا بالنسب الموالية 21.96%، 16.81%، 14.42% بنفس الترتيب أما بخصوص الواردات فإن أكثر من 60% منها جاء من خمس دول هي الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا، إسبانيا، ألمانيا وذلك بـ: 25.03%، 12.12%، 10.03%، 8.83%، 6.78% على التوالي (07)، أما من حيث تمركز المنتوج وهو ما يهم أكثر هذه الدراسة لأن البحث في نمط التجارة الخارجية يهدف أصلا إلى مقارنة تنوع الاقتصاد أو تركزه في منتوجات معينة خاصة خلال الفترة الثالثة التي سعت فيها الجزائر رسميا للإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة، فنلاحظ أنه في سنة 1995 كانت تركيبة الواردات كما يلي: 25.41% للمواد الغذائية 24.2% للمنتجات نصف المصنعة وسلع التجهيز الموجهة للصناعة، 16.65% بالنسبة للسلع الأخرى غير الغذائية (08)، أما الصادرات فتتشكل 97% من المحروقات، يبقى إذن التركيز في منتوج وحيد من ناحية التصدير إحدى أهم مظاهر هشاشة الاقتصاد الجزائري والصفة الأكثر خطورة على الاقتصاد والذي يضعه أمام تحدّ كبير على أساس أنه يفتقر إلى هيكل تصديري متنوع ويعتمد أساس على مادة وحيدة سعرها يحدد في السوق الدولية، ولم يتم إدراجها بعد في اتفاقية "الجات" من هنا فإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف تنجز من ورائه خسائر معتبرة خاصة في المدى القصير وإن تحققت بعض المكاسب على المدى الطويل، فكيف يكون حجم الخسائر وما هي هذه المكاسب؟

3- أهم الآثار المتوقعة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: بعد تفحصنا لمميزات الاقتصاد الجزائري يمكن القول أنه لم يصل إلى درجة التنافسية ومؤسساته بنوعيها العام والخاص مازالت تعاني من الهشاشة في الوقت الحاضر، وبالتالي انضمام الجزائر لهذه المنظمة سوف تكون له آثار سلبية أكثر منها إيجابية خاصة على المدى القصير.

أ- **الآثار السلبية:** تتمثل أهم هذه الآثار فيما يلي:

* ستتكبد الخزينة العمومية خسائرا فادحة من جراء التفكيك الجمركي تتمثل في تراجع الإيرادات نظرا لأن أكثر من 25% من المداخيل الجبائية مصدرها التحصيلات الجمركية مما يفرض اتخاذ إجراءات عاجلة للتخفيف من حجم هذه الخسائر كتوسيع الوعاء الضريبي.

* تخفيض التعريفة الجمركية ثم إلغاؤها كليا على مدى 10 سنوات سيؤدي لا محالة إلى الرفع من مستوى الاستيراد على حساب التصدير، لأن صادرات الجزائر خارج المحروقات نحو أوروبا تكاد تكون منعدمة (بلغ معدلها 3.18% مقابل 623 مليون دولار) مما يستدعي تفكيكا من طرف واحد كون السوق الجزائرية سوف تكون مفتوحة على المنتوجات الأوروبية ولا تستقبل نظيرتها الأوروبية أي منتوجات صناعية جزائرية باعتبارها نفتقد للتنافسية في الظرف الحالي.

* فتح أسواقنا أمام المنتوج الأوروبي المتميز بالجودة العالية سيكون على حساب المنتوج المحلي الذي بلا شك لن يصمد أمام منافس قوي مما يدفع عددا كبيرا من مؤسساتنا الوطنية لغلق أبوابها وتسريح عمالها مما يؤثر سلبا على الأوضاع الاجتماعية ويرفع معدل البطالة الذي يتجاوز 30% سنة 2001 ويرتقب أن يصل إلى أكثر من 37% سنة 2010 حسب توقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

* باعتبار الجزائر بلدا يتميز بالتبعية الغذائية (أكثر من 24.41% من وارداتنا مواد غذائية) فإن توسيع نطاق تحرير المبادلات حسب اتفاقية الجات الجديدة مع تخفيض الاعانات الرسمية المقدمة من طرف الدول المتقدمة على هذه المواد سيرفع من تكلفة فاتورة الواردات الغذائية وخاصة بالنسبة للمواد التي تحتل نصيب الأسد في وارداتنا (كالحبوب، الحليب ومشتقاته، السكر والقهوة.. إلخ).

هذه أهم الآثار السلبية المتوقعة من إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، لكن هذا لا ينفي إمكانية تحقيق مكاسب تظهر أكثر في المدى الطويل.

ب- **الآثار الإيجابية:** يمكن إجمال هذه الآثار فيما يلي:

* فتح أسواقنا أمام المنتوجات الأوروبية يسمح لنا بإستيراد التكنولوجيا الحديثة مما يؤدي إلى تحديث نسيجنا الصناعي وبالتالي يساعد مؤسساتنا على تخفيض تكلفة انتاجها ممـا يحفزهـا على تحسين منتوجها النهائي.

* باعتبار الجزائر بلد زراعي أساسا وبالتالي فإن تحرير المبادلات خاصة في مجال الأجهزة الصناعية الفلاحية سيساعد على تخفيض أسعار عوامل الانتاج في القطاع الزراعي مما يؤدي إلى تراجع تكلفة الانتاج ومن ثم الحصول على منتوج فلاحي ذو جودة ونوعية بسعر منخفض نسبيا في السوقين الداخلي والخارجي مما يعود بالفائدة عموما على الاقتصـاد ككـل بتقليـل التبعية التي تعرف فاتورة ثقيلة جدا.

* إن تحرير المبادلات التجارية ممكن أن يفتح آفاقا واسعا للصادرات الجزائريـة بتسـهيل دخولها إلى الأسواق الأوروبية.

* إن إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي سوف يخلق جوا مـن المنافسـة يمكـن إعتبـاره ضروري لحياة مؤسستنا الإقتصادية.

إذن للاستفادة من هذه الآثار الايجابية خاصة وأن الاقتصاد الجزائـري مـازال يعاني من تشوهات هيكلية كبيرة، يصعب معالجتها، كان لابدا من إعادة النظر في هيكـل و طبيعة هذا الاقتصاد والذي ليس بالمهمة السهلة لأنه يتطلب تقديم تضـحيات كبيـرة تسـمح بالاستفادة من بعض الآثار الإيجابية للانفتاح الاقتصادي في المدى الطويل مع تحويل جـزءا من الخسائر إلى مكاسب، وهذا لن يكون إلا بتهيئة الأرضية المنسبة لبنية اقتصـادية تكـون فعالة مستقبلا بإحداث التغيرات التالية.

4- التغيرات المطلوب إحداثها في البنية الاقتصادية الجزائرية مستقبلا:تتمثـل أهـم هـذه التغيرات فيما يلي:

- تخصيص غلاف مالي معتبر لإعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية التي ستعمل على دعـم التحول الاقتصادي من الهيمنة الحكومية إلى تفعيل مشاركة القطاع الخاص مما يـؤدي إلـى زيادة الشفافية المالية ورفع القدرة الإنتاجية.

- لا بد من مضاعفة الجهود الحكومية لتشجيع المنافسة سواء بين الشركات المحلية المؤهلـة أو بينها وبين المنتجين الأجانب مما يؤدي إلى رفع كفاءة استخدام الموارد وبالتـالي يحفـز الاقتصاد الجزائري نحو توسيع القاعدة الإنتاجية.

– الإصلاح الجذري للبنوك مع توفير أنظمة مالية وتجارية مرتبطة بالاقتصاد العالمي لأنهـا تمثل وسائل ضرورة الإنعاش البنية الاقتصادية المعتمدة على السوق، خاصـة وان توسـيع القطاع المالي سيساهم في تنمية القطاع الخاص مما يشجع علـى اسـتثمار رؤوس الأمـوال الوطنية و جذب رؤوس الأموال الخارجية مما يؤدي في الأخير إلى توسيع سوق رأس المال.

– لابد من العمل على إصلاح السوق ثم فتحه على المنتوجات الأجنبية تدريجا بعـد تأهيـل المؤسسات الاقتصادية لمواجهة المنافسة مما يسمح بالاستفادة من عملية عولمـة التجـارة و الاستثمار.

– توسيع قاعدة الصادرات و عدم الاعتماد على البترول كأهم مورد لجلب مداخيل العملة الصعبة لأن الجزائر تتوفر على قطاعات اقتصادية إذا وجدت العناية الكاملة من تمويل و حسن تسيير،يكون بمقدورها جلب مداخيل معتبرة كمثال على ذلك القطاع الزراعي وقطاع الخدمات خاصة السياحة و البناء و الأشغال العمومية.

– لا بد من زيادة الاهتمام بالموارد البشرية التي أصبح الجميع يدرك أنها من ركائز التنميـة الاقتصادية المستديمة على مدى الطويل،كما أن تطويرها يمكن من إيجاد مناخـا اقتصـادي يرتكز على المعرفة و يساهم في إضفاء صفة التنافسية على الاقتصاد مستقبلا .

إضافة إلى هذه التغيرات المطلوب توفرها في البنية الاقتصادية الجزائرية مستقبلا و نظـرا للوضعية الخصوصية للاقتصاد الجزائري،فلابد للطرف الثاني و هو المنظمة العالمية للتجارة أن تقدم دعما للجزائر يتمثل في التسهيلات التالية :

– ضرورة الأخذ بعين الاعتبار برنامج التصحيح الهيكلي المطبق على القطاعين الصناعي و الزراعي و بالتالي لابد من وجود حد أدنى من الحماية على الاقتصاد الوطني.

– مساعدة الجزائر بشكل جوهري لتتمكن من تأهيل نسيجها الصناعي.

– تقديم الدعم الكافي للجزائر لترقية صادراتها و توسيع قاعدتها الانتاجية.

– تقديم إعانة مالية لإعداد برنامج خاص يخفف من حدة الآثار الاجتماعية المحتمل حدوثها.

الخـــــاتمـــة:

يعتبر دخول المنظمة العالمية للتجارة من أهم القضايا التي تواجه الدول النامية عموما،فعضوية المنظمة توفر إطارا هاما للبنية الاقتصادية الجديدة و تدفع بمزيد من التنوع الصناعي و جذب الاستثمارات الخارجية إضافة إلى ذلك ستكون هناك فوائد أخرى من جهة النظر المؤسسية مثل الشفافية في اتخاذ القرارات باختصار فإن عضوية المنظمة العالمية للتجارة سوف يؤدي إلى إيجاد بنية اقتصادية تعزز مناخ المنافسة و ترفع من حواجز الحماية،مما يترتب عن ذلك تحسين الكفاءة الاقتصادية و تقوية سمعة هذه الدول عالميا خاصة إذا تكتلت فيما بينها و كان لها موقفا موحدا من كل القضايا التي تواجهها.

أما بالنسبة للجزائر فانضمامها لهذه المنظمة سيفرض عليها ثقلا مميزا ومن الواضح أن الجزائر إذا لم تأخذ بالعناية الكافية برنامجها لإعادة التصحيح الهيكلي و لم تضاعف من وثيرة الإصلاحات و لم تلتزم بالصرامة أكثر في اختيار سياستها الاقتصادية و خاصة عندما يتعلق الأمر بالتطبيق،فإن ثمن هذه الخطوة يكون أثقل بكثير من فوائده خاصة على المدى القصير، و مع هذا تبقى هذه الخطوة كتحد يواجه الاقتصاد الوطني. أما على المدى الطويل، فإن التحدي الأكبر يتمثل في كيفية تغطية التكاليف الباهضة للتنمية في السنوات المقبلة.

الهوامــش:

(01) Revue statistique N° :35, O.N.S , Alger, p57 .

(02) حسب ما جاء به قانون المالية لسنة 1997 وحسب الاتفاقيات المبرمة مع المؤسسات النقدية الدولية.

(03) L'économiste de l'Algérie, semaine du 28 Janvier au 31 Février 2001.

(04) MEDIA BANK bimestrielle, N° 25 Août/ septembre , 1996, p 10.

05) Hamid Balli, « inflation et mal développement en Algérieé » Alger, OPU 1993, p 58.(

(06) عبد العزيز شرابي "النتائج الأولية لبرامج التصحيح الهيكلي في البلدان المغاربية حوليات وحدة البحث إفريقيا والعالم العربي 1998، جامعة منتوري قسنطينة ص 76.

07) Information sur la conjoncture 1995 N° 16-17-18-19 (juin 1996) –ONS, Alger, pp 48-50.

(08) Information sur la conjoncture مرجع سبق ذكره.